السلطات الصينية تدخل قانون "التجسس" حيز التنفيذ

دخل قانون معدل يوسع نطاق تعريف الصين للتجسس، حيز التنفيذ، ما يعزز سلطة بكين في معاقبة المتهمين في ما تعتبره تهديداً لأمنها القومي.

و كانت أعلى هيئة تشريعية في الصين، قد أقرت القانون في أبريل/نيسان الماضي، علما أن القوانين الصينية تتضمن في الأساس عقوبات قاسية في حق المتهمين بالتجسس، تراوح بين السجن مدى الحياة والإعدام في حالات قصوى.

وينص القانون المعدل على أن "الاعتماد على منظمات تجسسية ووكلائها"، وكذلك الحصول غير القانوني على "وثائق وبيانات ومواد متصلة بالأمن القومي والمصالح الوطنية" يمكن أن يرقى إلى تهمة تجسس.

وتؤكد الصين على حقها في "ضمان أمنها القومي من خلال التشريع"، وتقول إنها سوف "تحترم سيادة القانون"، غير أن خبراء حذروا من أن التعديلات يمكن أن تطال أشخاصا لديهم صلات ضعيفة بمنظمة متهمة بالتجسس.

من جانبها، رأت الحكومة الأمريكية، ومحللون ومحامون أن التعديلات التي أدخلت على قانون مكافحة التجسس في بكين غير واضحة، وستطلق بدرجة أكبر يد السلطات في تطبيق قوانين الأمن القومي الغامضة أساسا.

وانتقد دبلوماسيون من دول عدة، في وقت سابق، من التعديلات التي أجريت على قانون التجسس في الصين، كما حثوا مواطنيهم في بكين، على الحذر.